المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

فريق التحالف الاشتراكي

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

مجلس المستشارين - (المادة 100 من الدستور)

تعقيب فريق التحالف الاشتراكي

على أجوبة السيد عبد الإله ابن كيران

رئيس الحكومة

المحور3

"السياسة العامة للحكومة في المجال الفلاحي"

الأربعاء

22 شعبان 1436

10 يونيو 2015

www.ouammou.net

5. الفلاحة والرهانات البيئية الكبرى:

إن الرهانات النوعية للفلاحة الوطنية مرتبطة كذلك بالرهانات البيئية الكبرى:

أ. الفلاحة والحد من آثار التغيرات المناخية:

فالفلاحة مرتبطة بالمناخ وتغيراته، وفي ارتباطها بالتغيرات المناخية، يلاحظ أن ظاهرة الاحتباس الحراري قد سجلت في المغرب ارتفاعا للحرارة بدرجتين، منذ ثمانينات القرن الماضي. وستسبب تحولا في المهن الزراعية، وتؤدي إلى تغيير في الوظائف الفلاحية وغاياتها في العديد من المناطق، وخصوصا في المنطقة الشرقية.

فما هي الاستراتيجيات الاستباقية للحكومة للحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية في الإنتاج الفلاحي؟ وما هي السيناريوهات المحتملة في هذا المجال؟

ب- الفلاحة والموارد المائية:

والفلاحة مرتبطة بتدبير الموارد المائية: والمغرب يعيش اليوم نقصا حادا في الموارد المائية، بأقل من 700 متر مكعب للفرد الواحد، وقطاع الفلاحة يستهلك أزيد من 85 % من هذه الموارد الهامة والاستراتيجية. وكلنا نعرف، والمهنيون في قطاع الفلاحة أدرى بذلك منا، ويدركون أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر، خصوصا وأن ظاهرة التمدن في تصاعد مستمر، والحاجة إلى تعبئة موارد مائية إضافية في ازدياد.

فما هي استراتيجيات الحكومة للحد من الآثار السلبية لهذا العنصر الحاسم في الإنتاج الفلاحي؟

ورغم الأهمية الاستراتيجية للنشاط الفلاحي والتقدم الحاصل في القطاع، فمن الواضح أن الأداء غير كاف. فإنتاجية العامل الفلاحي في الهكتار الواحد لا تزال من بين أدنى المعدلات في المنطقة، والميزان التجاري الزراعي سلبي (16 مليار في التصدير و 36 مليار في الاستيراد).

والأدهى من ذلك، أنه على امتداد السنوات الخمس عشرة الماضية، أصبح مؤشر عدم انتظام الإنتاج الفلاحي أكثر وضوحا، في أجواء عامة يطغى عليها بطء النمو. وتبدو فلاحتنا التي كانت دائما مجالا للإبداع والخلق في تكيفها مع المجال، كأنها اليوم غير معنية بالرهانات البيئية الكبرى.

فبلادنا لم تستفد بعد بالشكل المطلوب من التنوع الإيكولوجي والترابي، وخصوصا في المناطق الجبلية والمناطق الشبه الصحراوية والصحراية (60 % من التراب الوطني).

إن كلفة التدهور البيئي (تلوث الماء والهواء والتربة والمجال الغابوي والبحري) قد تم تقييمها في سنة 2003 بما قدره 13 مليار درهم أي ما يوازي 3.7 % من الناتج الداخلي الخام.

ومن أسبابه الرئيسية الاستغلال المفرط للفرشة المائية الباطنية، وتلوث المياه بالنيترات Nitrates والمبيدات، بجانب مخاطر ظاهرة التصحر التي تهدد 92 % من التراب الوطني، إضافة إلى نزيف الأراضي الفلاحية الجيدة نتيجة التوسع العمراني.

إن دور الفلاحة في إنتاج وإعادة إنتاج الغنى الإيكولوجي والتنوع البيولوجي أكيد وحاسم. فما أنتم فاعلون في هذا المجال؟

يبدو أن الاشكاليات المرتبطة بالقطاع الفلاحي معقدة ومركبة.
والوعي قائم اليوم بإشكالياتها المتعددة الأبعاد والامتدادات.
والوعي قائم كذلك بالإمكانيات المتاحة أمام الفلاحة الوطنية وأمام العالم القروي ومناطقنا الجبلية ...

فالتنمية المستقبلية للبلاد ستكون تنمية قروية أو لا تكون.

وهذه دعوة إلى العمل... لتشييد مقاربة جديدة للمجالات القروية بمختلف مقوماتها، ولكن كذلك بالمعالجة الجادة والمسؤولة لمكامن الهشاشة والإقصاء والتهميش.

وهذا رهين بتبني سياسات عمومية طموحة مبنية على أسس الحكامة والاستباقية والرصد وحسن التوقع.

والرهانات الأساسية ستكون بشرية في المقام الأول. وعلى السياسات العمومية بذل الجهد لإخراج العالم القروي من الأمية والجهل، والاعتراف للإنسان القروي المغربي بمكانته كفاعل أساسي في المسلسل التنموي، وتشجيعه على اتباع أنماط إنتاجية مستدامة تحافظ على التربة وعلى الموارد المائية، وتثمن الموارد الطبيعية وتحافظ على جمالية المناظر الطبيعية ، وتحفيز الفلاح الصغير

والمتوسط على الاندماج في الشبكات العصرية وتقوية التماسك والتقارب في البرامج الحكومية.

إن رهان إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية في الاقتصاد القروي والاتجاه نحو تمدين الأرياف بدل ترييف المدن هي رهانات ترابية وتنموية أساسية لربح رهان فلاحة جامعة متأقلمة مع خصوصيات البلاد البشرية والطبيعية.